

## السنة و الحديث

للدكتور فضل الرحمان

مدير معهد الدراسات الاسلاميه

وقد حللنا تحليلا موضوعيا في الفصل السابق الخطوط الكبرى للحديث وقد يكون هذا التحليل بالنسبة للمقلدين تحليلا شديدا (أو فيه شيء من الاجحاف) ولكنه من الواجب أن نحدد تحديدا واضحا ماذا يعني كل ذلك والى أين ننهي بذلك كله، وذلك لأننا نجد بين ظهرانينا من يدعو دعوة ملحة الى نبذ الحديث وسنة النبي صلى الله عليه وسلم بما يدعى بالتقدمية، فهم في محاولتهم تلك من أجل تمهيد الطريق يتخذون طرقا هي أو هن من طرق نيرو لبناء روما من جديد وليست هذه الاتجاهات التقدمية عديمة النظرة العميقة في المسائل فحسب بل انها تحمل بين جنباتها الغموض كله وحتى تم عن عدم الاضطلاع على تطور الحديث نفسه فهم يقولون ان الحديث ليس بواقع تاريخي لذلك فانه لا يوثق به للدلالة على السنة النبوية الشريفة وهذا الكلام لا يأتي عن فهم عميق ولا عن بصيرة ويقال أحيانا أن الحديث يمكن أن يترقى الى مستوى التاريخ ولكنه لا يشكل أساسا للشريعة وان كان الحديث صحيحا أصلا، ورغم ذلك فانه لا يحمل السنة - أما التقدم فانه مما نسعى الى تحقيقه - لا رغم الاسلام ولا كشيء اضافي - بل من اجل الاسلام نفسه لانا نعتقد أن الاسلام حركة تقدمية شهدتها الجزيرة العربية في القرن السابع وان هذا التقدم يمثل تقدما أدبيا وماديا لذلك

فانا لانستطيع أن نشاطر الرأي الذى يؤدى الى التعقيد والغموض  
والجهود بل انا لا نستطيع أن نسمع بانتشار مثل هذه الافكار المتحجرة  
فالمسألة أمامنا ليس التقدم بل هى من أين نتقدم وبما نتقدم والى  
ما نتقدم أى ما هدفنا الذى نسعى الى تحقيقه فاين نبدأ والى ما ننتهى  
وكيف السبيل الى ذلك - ان الاجابة على هذه الاسئلة تقتضى  
بالدراسة البناءة لتاريخنا ، فما هى الصلة الحقيقية بين السنة والحديث  
و اذا نظرنا فى البحوث المطولة عن الحديث فانا لن نجد جوابا للمسألة ،  
ويجدر بنا أن نذكر أن لا نجد فئة من الفئات من الخوارج الى المعتزلة  
لم تنكر صحة السنة وان كان هنالك جدال حول تكوين السنة بالنسبة  
لمصطلحات الحديث -

ومن الجدير بالذكر أن الادلة التى تقدم ضد الحديث (وهى  
أيضا تعتبر ضد السنة) تقوم على حديث ضعيف مؤداه أن النبي صلى  
الله عليه وسلم أو عمر رضى الله عنه أو غيرها من المتقدمين قد منع  
نقل الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم - ولكن هذا الحديث  
لا يستقيم اذا أمعنا نظرنا فى التطور التاريخي وانما يظهر أن هذا الحديث  
نفسه وليد الحركة الحديثية ، و اذا تركنا الحديث بأسره فإذا يبقى  
لنا سوى الهوة الهائلة بيننا وبين الرسول صلى الله عليه وسلم طيلة  
القرون الاربعة عشر والفراغ الذى سيحدث نتيجة لنبد الحديث سيؤدى  
الى افلات القرآن الكريم من أيدينا ، لأن العمل النبوي الشريف  
هو العماد الذى يقوم به القرآن الكريم لولا الرسول الكريم صلى الله  
عليه وسلم لما كان وجود القرآن وبدونه كل الكلام من هذا النوع ما  
هو إلا هراء واسطورة لا أساس لها من الواقع

وسنحاول الآن أن نثبت أن الحديث الاصطلاحى يجب أن يكون  
قياسيا بخلاف الحديث التاريخي او حديث السيرة وسنبين أن هذه الاحاديث

لها فعالية القياس في مفهومها الأساسى و فيما يلى بعض النقط الهامة بهذا الصدد.

(١) بما أن الحديث الاصطلاحى ليس بتاريخى فى كثير من الاحيان بالنسبة الى تكوينه فانا أوضحنا ذلك بايراد أمثلة كثيرة فى الفصل السابق ، و يجوز أن يقال ان الأمثلة التى أوردناها قليلة جدا بالنظر الى العدد الصخم من كتب الحديث ألقت فى التاريخ و السيرة و ان النتائج التى وصلنا اليها تعلقو عليها الصفة العمومية .

على أن الذى يجب أن نذكر أن الأمثلة التى أوردناها وقد سميناها باسم الحديث الأساسى أى الحديث الذى يتصل اتصالا وثيقا بالمناهج الاسلامى نفسه - و اذا كان الحديث عن أصول الاجماع و الحديث نفسه قد أعتبر غير تاريخى فان الصفة التاريخية لمعظم الاحاديث ستسقط بتلقاء نفسها . و يجدر بنا أن نلفت النظر الى أننا قولنا هو عن معظم الاحاديث و ليس من باب الحصر اذ أن الفرق بين معظم الاحاديث و كلها باستثناء الحديث عن الفرائض هو نظرى وانا لا نستطيع أن نبحث أين وجد وماذا يحتوى عليه تعريفه و اذا كان ذلك كذلك فلا بد من أن ننظر فى كل حديث على حدته من الناحية التاريخية .

أما الاعتراض الثانى الذى يمكن أن يوجه الينا هو أننا لم نعتن بالاسناد الذى يضمن التواتر فى رواية الحديث دون انقطاع - فنقول انا لم نقل أهمية الاسناد قط و ذلك لأن الاسناد قد أدى الى نشوء فن السيرة فى الأدب و ساعد على اتمائه و تطوره تطورا عظيما لم يبلغ اليه أحد من قبل و بلامراء فان هذا الفن يعتبر و بحق من أمجاد الاسلام الباهرة ، و بالاضافة الى ذلك فانه وضع حدا للأحاديث الموضوععة الكاذبة المزيفة و قد استطاع المحدثون المتقدمون أن يرفضوا الأحاديث المزيفة و قد أجهدوا أنفسهم لابقاء الصحيح من الأحاديث الكثيرة .

على أن الاسناد له أهمية من الناحية السلبية ، فانه لا يستطيع أن يرقى الى مستوى دليل ايجابي نهائي ، فمثلا أن رجلا - فلنسمه زيدا - قد اعتبر ثقة من الثقة لقي رجلا ثقة آخر اسمه بكر (و ان كان اعتباره ثقة أمرا يصعب اثباته) لا يدل على أن حديثا ما نقله زيد من بكر صحيح - وليس هذا فحسب بل ان أشد الاعتراض على اعتبار الاسناد دليلا ايجابيا نهائيا يأتي من كونه تطورا متأخرا نسبيا إذ أنه نشأ في نهاية القرن الأول الهجري وبناء على ذلك فان الحديث المنبئ عن الاضطرابات السياسية في صحیح البخاری ومسلم لا نستطيع أن نقبله رغم الاسناد وذلك لأن الامانة التاريخية تحم علينا أن نؤمن امعانا بالغاً في صحة الحديث بالطرق العلمية السليمة .

(٢) ولكن الاعتراض الاساسى على نظرية عدم الصفة التاريخية للحديث لن يكون على الأساس العلمى وإنما سيكون على الأساس الدينى وإذا أخذنا هذا بعين الاعتبار فان الحديث سيظهر أمامنا بأشبع مظاهر المؤامرة - لذلك فان المسألة عندنا هي أكان أهل الحديث يعتبرون عملهم أمرا تاريخيا ، وهنا يجدر بنا أن نذكر الحديث الذى تحدثنا عنه أنفا ، قال الرسول صلى الله عليه وسلم :

”ما قيل من قول حسن فانا قلته ما جاءكم عنى من خير قلته أولم أقله فانا أقوله و ما أتاكم من شر فانى لا أقول الشر -

إذا سمعتم الحديث عنى تعرفه قلوبكم وتلين له أشعاركم و أبشاركم وترون أنه منكم قريب فانا أولاكم به و إذا سمعتم الحديث عنى تنكره قلوبكم وتتنفر منه أشعاركم و أبشاركم وترون أنه بعيد منكم فانا أبعدكم منه . .

انه لمن السخف أن يقال ان هذا الحديث يتصل بالحديث

الاخلاق لائن الحديث السياسى و التشريعى لا يخلو من القيم الاخلاقية  
و هنالك حديث مشهور يقول ان النبى صلى الله عليه وسلم قال :

من كذب على متعمدا فليتبوا مقعده من النار.

و من الملاحظ أن هذا الحديث قد أجرى فيه تعديل فيما بعد فأصبح

يقول : من كذب على متعمدا ليضل الناس — الخ

و بناء على ذلك فان مبدأ عاما قد وضع مؤداه أن الحديث الذى  
يشير عواطف الطهارة و العبادة يجب ألا يرفض و ينسب النووى هذا  
المبدأ (شرح صحيح مسلم طبع فى كراتشى ج ١ ص ٨) الى الكرامية و يقول  
ان كثيرين من الناس الجهملة و المبلغين يتبعون هذا المبدأ حتى الحديث  
الشهير الذى يقول بأن الحديث الذى يتمشى مع القرآن الكريم يجب  
أن يلاقى قبولا و لكنه يعوزه الصفة التاريخية — لذلك (فان النتيجة)  
التى نصل اليها هى أن الحديث ان دل على شئ فانما يدل على روح  
التعليقات النبوية أو بعبارة أخرى فانه يدل على السنة الحية —

(٣) و اذا كان الحديث عديم الصفة التاريخية فى معناها الدقيق  
فانه من البديهي أنه ليس مبعدا من السنة النبوية الشريفة فالحق أن  
الحديث متصل صلة قوية بسنة النبى صلى الله عليه وسلم وقد أثبتنا  
فى الفصل الاول من هذا البحث أن أجيال المسلمين الاولى ظهر منها من  
القضاة و المحامين و علماء الدين و رجال السياسة من بذلوا جهودا كبيرة  
لشرح أسلوب الحياة النبوية (أى السنة) شرحا مبسطا وفق ضرورات  
المسلمين و قد أدى ذلك إلى ظهور السنة لكل جيل من أولئك الأجيال و  
كانت هذه السنة هى السنة الحية ، و بناء على ذلك فان الحديث ان  
هو إلا صورة لفظية لتلك السنة الحية ، على أن هذه السنة الحية لم  
تصور الاسلوب النبوى بحسب بل انها تشمل على الشروح المتفق عليها

لهذا الأسلوب النبوي للحياة وفضل ذلك يرجع الى المجهود المتواصل الذي بذله الاجتهاد الشخصى والاجماع ومن ثم بدأت الاختلافات تظهر بالنسبة للسنة الحية واذا صح ذلك بالنظر الى السنة الحية، فانه أولى بالنسبة للحديث يمثل تمثيلاً أحسن للسنة الحية، أهم ظاهرة تلفت النظر اليها هي التعدد و الاختلافات في جميع وجهات النظر على وجه التقريب، وهذه الظاهرة وان دلت على افتقار الحديث الى الصلة التاريخية في معناها الدقيق كافتقار السنة الحية المتقدمة - كانت هذه الظاهرة عاملاً من العوامل القوية التي ظهر بها أهل السنة و الجماعة أى أغلبية المسلمين، وذلك لأن أهل السنة حاولوا أن يتخذوا طريقاً وسطاً بالحديث وقد توجت محاولاتهم بالنجاح الى حد ما بحيث أنهم استطاعوا أن يضعوا معالم واضحة لطريق وسط، والميزة الكبيرة التي امتازت بها السنة الحية من تكوين الحديث هي أن السنة كانت تنبض بالحياة وكانت أخذة في الانماء والتطور بصورة مستمرة بينما كان تكوين الحديث يسعى الى اضافة صفة الدوام على السنة الحية للقرون الثلاثة الاولى ومما يلفت النظر أن هذا له أهمية كبرى لأن أى كائن حتى تطور لا بد له من هيئة وضعية والافانه معرض للضياع على مر الزمن ولكن الذى تمخض عن هذه المحاولات لتكوين الحديث هو لم يكن اضافة الهيئة الوضعية عليه وانما الذى انتهى اليه ما كان الا التحجر والوقوف على نقطة بعينها لذلك فانا في حاجة ماسة الى فك هذا التحجر الشكلى ونبدأ من النقطة التي صارت بها السنة الحية جزءاً لا يتجزأ من الحديث.

غير أنا في هذا الوقت العصيب نسمع همسة الى جانب نصيحة عارمة من بعض الناس . . أن الحديث أو السنة كل منها رجعى لا يمكن استقامته فاذا أردتم التقدم فعليكم نبذها و ضربها عرض الحائط . . ونورد

فيما يلي مثلا يمثل أحسن تمثيل للأخذ بهذا المبدأ . .

(٤) و قد قلنا مرارا و نخشى أن يظهر بعض قرائنا الكرام سخطهم على هذا التكرار— أن الحديث يرجع أصله الى الأمام مودج النبوي أو المثل الاعلى النبوي كما وأنه يمثل أعمال الأجيال الأولى طبقا لذلك المثل فان الحديث في الأمر الواقع ما هو إلا قولاً مأثوراً أتى به المسلمون أنفسهم عن النبي صلى الله عليه وسلم كما يبدو ولكن له في الوقت نفسه مسحة تاريخية وان يكن طابعه أثريا ، ومما لاشك فيه أن الحديث يشكل شرحا جبارا على حياة النبي عليه الصلوات والسلام من قبل الصحابة— وبناء على ذلك فان الحديث يمثل قولاً مأثوراً للمسلمين الأولى وان كان مبنيا على حياة النبي صلى الله عليه وسلم—

و اذا استمعنا الى المهمة التي ذكرناها آنفا فانا ننتهي الى نتائج مروعة حقا وقد أوضحنا أن حديث الاجماع مثلا لا يمكن أن تقبله من الناحية التاريخية و اذا أخذنا بهذه المهمة فيجب علينا أن نرفض مبدأ الاجماع من حيث الأساس ولكن السؤال الذي يترأى أمامنا هو هل نستطيع أن نرفض نظرية الاجماع وهنا نقول المهمة بأن الاجماع قد أنتهى أمره في القرآن الكريم لأن كتاب الله جل وعز يقول :

واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا (الآية ٣ . ١ و السورة ٣)

بما أن هذا القول يدعو الى الاتحاد فانه لا يعنى الاجماع على وجه الدقة لأن الاجماع معناه "اتخاذ قرار باتفاق رأى تام . . و اذا كانت هذه الآية الكريمة تؤدي معنى الاجماع فان الامام الشافعى رحمه الله كان قد قدمها حجة لاثبات رأيه .

وهب أن الآية الكريمة تعنى الاجماع و مع ذلك فان طبيعة الاجماع لا تخلو من الغموض فلا يتضح لنا طبيعة كيفية و كميته و

بعبارة أخرى فهل الاجماع قاطع مانع لا مكانة فيه لاختلاف الراى هذا وهناك من الاحاديث ما يحثه على اختلاف الراى و يحبذ و نجد مثل هذا الحديث فى صور مباشرة وغير مباشرة - وان دل ذلك على شىء فانما يدل على أن اجماعا ما يمكن تغييره باجماع لاحق وأن الاجماع أمر يتصل بالناحية العملية ولا صلة له بالنظرية الخالصة أو القيم الحققة مع هذا وأن الاجماع يمكن أن يكون صحيحا أو خطأ أو جزءا منه صحيح و الجزء الاخير غير صحيح و لا يجوز أن نحكم عليه بأنه حق أو باطل ، وذلك لأن الجماعة لا يحق لها أن تدعى بالعصمة وانما كل همها السعى الى التفهم الحق والقيام بالعمل الحق ولا غير.

وطابع الحديث من حيث الاساس توحيدى وتآلفى ، وعندما نمعن نظرنا فى حديث الاجماع نجد أن الذى يعرف بأنه تاريخى بالنسبة للنبي عليه الصلاة والسلام ، قد تم تطويره بالسنة النبوية الشريفة ، ولقد بذل النبي صلى الله عليه وسلم كل مجهوده نحو توحيد صفوف الجماعة وكان عليه الصلاة والسلام يحث على وحدة الفكر والهدف و مما يدل على ذلك مصطلح "الشورى" الذى جاء فى القرآن الكريم وهذا الطابع العام للحديث لا نجد أثره فى هذا الأمر فحسب بل انه يشمل على جميع النظريات والمبادئ الاخلاقية والاجتماعية والفقهية والسياسية وقد تكلمنا عن الطابع للحديث و أسهبنا فى طبيعته التوحيدية التأليفية بالنظر الى بحثنا عن تشكيل أهل السنة والجماعة والتعبير عنها.

على أنه من الاهمية بمكان أن نقول بكل تأكيد بأن نعيد تقييمنا لعناصر الحديث المختلفة و نعيد نظرنا فيه فنقوم بشرحه وبتفسيره الجديدين على ضوء ما طرأ من التغييرات و التبدلات فى الاوضاع الاجتماعية و الاخلاقية فى يومنا هذا - فلا نستطيع القيام بهذا الا



بدراسته تاريخية للحديث و ارجاعه الى السنة الحية و الامتياز بين الظروف المحيطة به و القيمة الحقيقية له . و سنجد أنفسنا على اثر دراستنا مضطرين الى تغيير بعض التأكيدات الكبيرة في الجماعة التقليدية ، فمثلا ننظر في مسألة الجبرية و القدرية و الرأى الحر أو الارادة الحرة ، ففي عهد الامويين الاول كانت الجبرية تتلقى تأييدا قويا من الطبقة الحاكمة فلم يكن بد من أن تؤكد الارادة الحرة فهذا ما قام به الامام الحسن البصرى و المعتزلة في أول عهدهم . و عندما أضحت بشرية المعتزلة تؤدي الى فوضى فكرية و صارت أسس الدين نفسها قام الامام أحمد بن حنبل و معه زملاؤه بمجهود كبير لتأكيد القدرة و الارادة الالهية لصد تيارات المعتزلة المنطقية البحتة و لكن الذى يهمننا أن نظرية القدرة الالهية أو الجبرية قد أصبحت و ما زالت حتى يومنا هذا الميزه الكبرى لاهل السنة و الجماعة .

و مما لاشك فيه أن هذه النظرية أى الجبرية قد أدت غرضه الاساس و صارت فيما بعد تضر بالحياة الاخلاقية و الاجتماعية للجماعة و خاصة و زاد الطين بلة عندما أخذ الفلاسفة و الصوفية يتناولونها بشروحها الحديث على مر الزمن و لذلك فانه من الواجب أن نعيد النظر فى الاحاديث القائلة بالجبرية من الناحية التاريخية نضع حدا فاصلا بين المعنى التوظيفى لها و الظروف التاريخية المحيطة بها ، كما أنه من الضرورى أن ننظر فى مسألة الخلاف القديم بين الصوفية و الشريعة على هذا المبدأ لتفسير الاوضاع الاجتماعية و التاريخية .

و بناء على هذا المبدأ القاضى بالتفسير الوضعى أى يبعث القيمة الاخلاقية الحققة من ملاسبات الظروف المحيطة ، يجب أن نتناول الحديث التشريعى معنى ذلك أن ننظر فى الحديث التشريعى على أن أمرا يقضى باعادة البحث فيه و ليس كالقانون الذى تم وضعه يلزم

اطلاقه - انه لمسئلة دقيقة بدون شك تتطلب معالجتها كل حيلة  
 وحكمة ولكن مما لا شك فيه انه يحتم علينا أن نقوم بمعالجتها حسب  
 المبدأ الذي تحدثنا عنه آنفا .

وهنا يجدر بنا أن نذكر مسألة الرباء فان القرآن الكريم كما  
 أسلفنا أعلاه يوضح السبب الذي من أجله جاء تحريم الربا فقال انه  
 لا يأتي تحت تعريف المعاملة التجارية لأن عملية الربا تؤدي الى زيادة  
 رأس المال مرات كثيرة بدون حق . أما الحديث التاريخي فانه يؤكد  
 ذلك قائلاً أن هذا ما كان يفعله العرب في الجاهلية على أنا لاحظنا أن  
 التمسك الاخلاقي الشديد أدى الى جعل كل النشاطات خاضعة لمبدأ عام  
 وضع تحت تعريف الربا ألا وهو كل قرض يجلب ربحاً ما للداين وفي الوقت  
 نفسه يقال لنا أن الربا يطلق مفعولها على الأشياء الخاصة بالاغذية  
 والذهب والفضة ولا يجوز اطلاقها على ما دون ذلك (٦١) معنى  
 ذلك أن دائناً ما اذا أراد أن يسلف قدراً من القطن لرجل آخر بشرط أنه  
 يعيده بعد ستة أشهر بشئ أكثر من القدر المقرض مما يفرضه الدائن  
 وقت التسليف ، ومما لا شك فيه أنه يناقض المبدأ العام السالف الذكر  
 وهذا التطور ان دل على شئ فانبما يدل على أن هذا التفسير الاخلاقي  
 للتحريم القرآن يسعى الى قرض التمسك الشديد بالوضع الشكلي لذلك  
 فانا لسنا نرى سبباً يدعو الى قبول هذا التفسير الاخلاقي الشرعي في  
 كل حال من الاحوال وفي كل وضع من الاوضاع و الى جانب ذلك فان  
 الفائدة المصرفية اليوم تقع بصورة شرعية تحت تعريف المعاملات  
 التجارية وهذا أمر واقع لا يمكن رفضه ، أما الدعوة الى الاعمال  
 المصرفية دون الفائدة فعلى خبراء الاقتصاد والبال أن يبدوا رأيهم  
 بالدروس اذا كان ذلك ممكناً أم لا في عالمنا اليوم ، واذا كان ممكناً  
 فانه حسن جدا و ان لم يكن ذلك كذلك فان الاصرار على أن

المصرفية التجارية اليوم - إلا الاقتصاد الموجه بصورة عامة - تقع تحت التحريم القرآن و أن السنة النبوية الشريفة لا تسمح بها ، ما هذا ولاصرار الا الاحجاف التاريخي وعدم الامانة الدينية ليس هذا فحسب بل انه نتيجة لازمة الضمير البشري وعدم المبالاة بالاحاسيس الانسانية وقد جاء القرآن الكريم و السنة النبوية الكريمة للتفهم الاخلاق السليم والقيام بالمثل العليا والعمل بها و ليس لتجميدهما في الاشكال المتحجرة .

وباعادة النظر نستطيع أن نرد الحديث الى مجرا الطبيعي ألا وهو السنة فالحديث في أصله ان هو الا السنة وبتفسره على ضوء الظروف المحيطة به نستطيع أن نبعث فيه حياة جديدة و ننفخ في أصوله روحا جديدة لتطبيقها على الظروف القائمة اليوم .

و بما يلاحظ أنا لم نقبل الحديث كالأواق التاريخي في معناه الدقيق ولكننا لم نستعمل كلمة الزيف أو الموضوع وإنما قلنا انه تشكيل أو تأليف و ذلك لانه الحديث قد روي بالمعنى ولم ينقل القول باللفظ فلا يمكن عودته الى النبي صلى الله عليه وسلم بروايته اللفظية و بما لا شك فيه أن الحديث يرجع أصله وروحه الى النبي عليه الصلاة و السلام وقد جرى تفسيره و تشكيله في ضوء الظروف المحيطة على النموذج أو الروح النبوية الكريمة ، لذلك فان استعمال كلمة الزيف أو ما يعادل معناه لن يكون مبنيا على الصحة و الحق فالمصطلح الصحيح لجمع الحديث هو التدوين - و لا نستطيع أن نطلق لفظة الزيف على الحديث لانه يصور السنة الحية و السنة الحية ليست بمزيفة وإنما الحديث تفسير تقدمي و تدوين حق للسنة النبوية الكريمة - و كل ما نسعى اليه هو أن مفيد تدوينها في صورة تمثل السنة الحية حتى نستطيع أن نستنتج منها قواعد لنا جديدة بوضع نظرية اخلاقية ملائمة وبنائها

## الشرعى .

ومن الملاحظه أن كثيرين من المسلمين سيجدون ضايرهم مقلقة على عملية بعث الروح الجديدة فى تفسير الحديث واعادة بناائه و سبب ذلك يعود الى أنهم اذا ما استصعب الوصول الى تعريف الحديث التاريخى و تثبيت المغزى النبوى لسنة فانه سيؤدى الى ابتعاد الصلة بين النبى عليه الصلاة و السلام وبين الجماعة و ستقضى على قضاءه مبرما على فكرة السنة النبوية ، ولكن هذا الخوف ليس مبنيا على الأمر الواقع اذ أن الحديث يحتوى بين جنباته على كثير من الأمور التاريخية الثابتة لسنة النبوية فمنها الصلاة و الزكاة و الصوم و الحج . الخ فقد فسروا و أوضح النبى صلى الله عليه وسلم كيفية القيام بهذه الفرائض فى حديثه عليه الصلاة و السلام من حيث أنه لا يترك مجالاً للشك فيه فهذا حق كل الحق و الذى ينكر ذلك فانه بلا شك معتوه مختل العقل فاسق أشد الفسق .

و الواقع أن الحديث التاريخى - أو بعبارة أخرى السيرة النبوية فى نقاطه الرئيسية واضح كل الوضوح و نستطيع أن نتخذه نيراسا للحديث الاصطلاحى عند شرحه فيها بعد و مما لا شك فيه أن طبيعه سيرة النبى صلى الله عليه وسلم و أصحابه الأول معروفه و محددة كل التحديد بلا جدال و ان يكن اختلاف هنا و هناك فيما يتعلق بالتفصيلات التاريخية و فى ضوء الاوضاع التاريخية لحياة النبى عليه الصلاة و السلام و أصحابه رضى الله عنهم يمكننا أن نشرح الحديث و من الجائز أن يستعصى البحث عن الوصول الى العناصر النبوية الخالصة فى الحديث الاصطلاحى و يمكن أن يستحيل البحث عن كاملها ولكن الذى لا يرقى اليه الشك أنا نستطيع أن نجد بعضها دون أى شك فى صحتها .

غير أن بحثنا يقضى برد الظاهرة التقليدية الى نقطة هامة بارزة

ألا وهي أنا نعتمد على الناحية التاريخية الخالصة دون الحديث ونسعى أن ننظر في الحديث على ضوء الوضع التاريخي الى حد ما (لأن القرآن الكريم خير هاد لنا في هذا الصدد) أما الظاهرة التقليدية تتأهل نحو الحديث وان لم يكن هنالك ما يدل على هذا القول في جوهره أما الأدلة التي أوردناها فهي كل تناهضها اذ أن النقد الذي وجهه الامام مالك بن أنس ضد محمد بن اسحاق صاحب السيرة النبوية من المتقدمين هو رأى تقليدى كما يبدو وظهر فيما بعد ذلك لأننا نجد أبا يوسف رحمه الله ينقل كثيرا عن ابن اسحاق (٦٢).

## المراجع

- ١- للمعتزلة انظر كتاب الام للامام الشافعى ج ٧ ص ٢٥٣ م ١٥٠ ولقبول الخوارج السنة أنظر البيان للمحافظ طبعة القاهرة سنة ١٩٤٨ م ج ٧٠ ص ١٢٢ م ١٣ ، كلمة للزعيم الخارجى (العبادى) أبى حمزة ، وقد قبل الخوارج الحديث أيضا (أنظر تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة طبعة القاهرة سنة ١٣٢٦ م ص ٣
- ٢- أنظر - ل. كيتانى المقدمة عن الاسناد ، ويرد الكتاب المسلمون بداية الاسناد الى حروب الفتن أى قتل الخليفة الاموى الوليد ، وانظر كتاب لشاخت Origins ص ٣٦
- ٣- ابيهمقى ص ٣٦
- ٤- أبو يوسف الرد ص ٧ و ١٢٠ الخ